أزمة الهُوية وتأثيرها في عملية التَّحول الديمقراطي في ليبيا

د.محمد علي عزالدين
أستاذ مشارك / جامعة الزيتونة
azaldeenmohamad@gmail.com

ملخص البحث:

تَنَاولت الدِّرَاسة مَوضُوعاً فِي غَاية الأهمّية، ويُمثل أَهمية قُصوى بِالنِّسبة للدولة اللِّيبية وتَوصيف الوَضع الحَالي، وتَسعى الدِّراسة إلى تَحديد المُشكلة الرَّئِيسية المُتمثلة فِي إحدى أَزمَات التَّنمية السِّياسية، أَلا وهي أَزمَة الهُويَّة وقِياس مَا مَدى تَأثِيرُها عَلى عَمليَّة الانتِقَال وإتمَام عَمليَّة التَّحول الدِّيمُقراطي فِي الدَّولة اللِّيبية بَعد عَام 2011م، ولذلك اعتَمدت الدِّرَاسة عِنوَاناً"أزمة الهُويَّة وتأثيرها في عَملية التَّحول الديمقراطي في ليبيا، نظراً ما للهُوية من أَهمية في التَّرابط المُجتمعي وتَأثيرها على اللُّحمة الوَطنية دَاخل الدَّولة الوَاحدة، وعُرِّفت الهُوية بأنَّها خُصُوصِية ثَقافية تُميز أُمة عَن أُخرى، وَهَذا يَعني أنَّ الهُوية هي وَحدة مِن العنَاصر المَادِّية والنَّفسية المُتكامِلة التَّي تُمنح الشَّخص الذَّاتية وَتُمَيزه عَن غَيرِه، وَاعتَمَدَت الدِّرَاسة عَلى إشكَالية رَئِيسية تَدُور حَولَ تَسَاؤُل رَئِيسي وَهو، مَا تَأثِير أَزمَة الهُويَّة عَلى عَمليَّة التَّحَول الدِّيمقراطي فِي لِيبيا، ومن هَذَا التَّسَاؤُل الرَّئِيسي طُرحت عدَّة تَسَاؤُلات فَرعِيَّة لِلزِيَادة فِي التَّحلِيل وَالدِّرَاسة، التَّساؤل الأَوَّل مَا هُو مَفهُوم أَزمَة الهُويَّة، وَمَا هِي أَهَميتُها لِبنَاء الدَّولة الوَطنية؟، وَمَا هِيَ آليَّات طَبِيعَة عَمَلِية التَّحول الدِّيمُقرَاطِي؟، وَمَا مَدَى تَأثِير أَزمَة الهُويَّة عَلَى عَمَلِية التَّحول الدِّيمُقرَاطِي؟، واعتمد البَحثُ عَلَى أَهَميَّة مَفَادُهَا إِنَّ المَوضُوع كَونَهُ يَدرُس قَضية ذَاتَ أَهَمِّية شَغَلت البَاحِثِين والمُفكرِينَ وَالسِّيَاسِيِّين وَهي أَزمَةِ الهُويَّة كَونَهَا إحدَى الأَزمَات الرَّئِيسِية للتَّنمِية السِّيَاسية، وَدِرَاسة تأثِيرُها عَلَى عَمَلِيَّة التَّحَول الدِّيمقراطي فِي لِيبيا، وَهدفَ البَحثُ إِلَى عَدَد مِنَ النِّقَاط تَمثَّلت فِي تَحدِيد مَفهُوم أَزمَةِ الهُويَّة، وَفِي تَحديد مَعَالم التَّحَوُّل الدِّيمُقراطي، وَحَصر تَأثير أَزمَة الهُويَّة فِي عَملية التَّحول الدِّيمقراطي فِي لِيبيا، واعتماداً عَلى مَنَاهِج البَحث فِي العُلُوم السِّيَاسية وَمَا يتناسب وموضُوع قيدُ البحثِ، أَعتَمَد البَاحث عَلَى مَنهَجَين رَئِيسيين هُمَا المَنهَج الوَصفِي والمَنهج التَّحلِيلي، لِلإجَابة عَن تَسَاؤُلات الدِّرَاسة، كَمَا قُسمت الدِّرَاسَة إِلى مبحَثَين الإطَار النَّظَرِي كمَبحث أول وَالذِّي بدوره قُسم إِلى أَوَّلاً مَفهُوم الهُوية، وَتَنَاوَلتُ فِيهِ تَعرِيفَات الهُويَّة مستَعرِضاً أَرَاء عدَد مِن المُفكِّرِين، ومِن ثُم التَّطرُق لِأَزمة الهُويَّة وتَعرِيفُهَا، وَثَانِياً مُستَعرِضاً طَبِيعَة عَمليَّة التَّحول الدِّيمُقرَاطي، وأَيضاً تَنَاوَلتُ أَرَاء كَوكَبَة مِنَ المُفكرِينَ للتَّعرف عَلى المُصطَلح، مُستخدِماً أَنمَاط عَمَلِيَّة التَّحول الدِّيمُقرَاطِي، وَأَمَّا فِي المَبحث الثَّانِي المُعَنون تَأثِير أَزمَة

الهُويَّة عَلَى عَمَلِيَّة التَّحول الدّيمُقرَاطِي فِي لِيبيا، وَبِدَورِهِ قُسِّمَ إِلَى فَقرَتَين، أَولَاهَا تَحَدَّثت عَن أَزمَة الهُويَّة فِي لِيبيا مُستَعرِضاً قَضَايَاهَا المُؤثِرة عَلَى تَركِيبَة الدَّولَة، وَتَنَاوَلتُ فِي ثَانياً تَأثِير أَزمَةِ الهُويَّة فِي عَمَلِيَّة التَّحَول الدَّيمُقرَاطِي، وَهوَ استِعرَاض مُشكِلة الدِّرَاسَة وَتَشخِيصُها وَمُحَاوَلةِ وَضَع الحُلُول وَالنَّتَائِج مِن خِلَال التَّوصِيَات...

المقدمة:

يعتبر مفهوم الهُوية من أكثر المفاهيم الخلافية بين الباحثين فهو أحد أهم الإشكالات التي واجهها الفكر المعاصر، وتعد الهُوية والتعبير عنها هي أصل الوجود ذاته، وأساس الفعل أو الحركة، ومن ثم تضفوا أهمية دراستها في سياق التغيرات الهائلة التي تجتاح العالم، فعالم اليوم يشهد أقليات وجماعات عديدة، قد تبرز هُوياتها وثقافاتها بشكل أكثر قوة وأهمية، وظهرت أزمة الهُوية لتشير إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وقد نجمت أزمة الهُوية في الدول النامية ولاسيما منها الدولة الليبية، عن تحولات عميقة داخل المجتمع نتيجة لمحاولة الانتقال من النسق الاجتماعي التقليدي إلى نسق أكثر حداثة، ومن هنا أثيرت قضية الولاء والانتماء ونوعية القيم الموجهة للسلوك، فليبيا اليوم تشهد أقليات وجماعات متنوعة، وقد ظهرت هُوياتها وثقافاتها بشكل أكثر قوة، وأصبحت تشكل مقاومة ثقافية ضد محاولات فرض ثقافة الأقوى، ولعلّ مسألة الإخلال بالحرية والمساواة والعدالة من شانه ان يعزز مثل هذه المقاومة في المستقبل، فتتوقف مسألة الهُوية على دور القيادة السياسية، وعلى ثقة أفراد المجتمع في تراثهم وحضارتهم وإمكانية أن يسهموا بأنفسهم في بناء حضارة جديدة، وتتوقف أيضاً مسألة الهُوية على اتساع وعمق المشاركة والصراع بين قيم الماضي وقيم الحاضر، وهذا مرده إلى التنشئة السياسية التي اعتمدها النظام السابق خلال عقود من الزمن، ولدى تعد عملية التَّحول هي عملية معقدة تشارك فيها مجموعة سياسية متباينة

تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية...وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح، يعتمد قيم المواطنة، وتختفي فيه الانتماءات والولاءات الضيقة؛ الإقليمية والقبلية والمحلية والمذهبية، وتحل بدلاً منها انتماءات و ولاءات الدولة الوطنية، وهذا ما تسعى الدراسة لبحثه وتحليه وهو قياس مدى تأثيرها في عملية التَّحول الديمقراطي في ليبيا.....

الإشكاليـة:

تدور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيسي وهو: ما تأثير أزمة الهُوية على عملية التَّحول الديمقراطي في لبيبا. ومن هذا التساؤل الرئيسي تطرح تساؤلا فرعية للزيادة في التحليل والدراسة وهي:

1- ما هو مفهوم أزمة الهُوية، وما هي أهميتها لبناء الدولة الوطنية؟.

2- وما هي آليات طبيعة عملية التَّحول الديمقراطي؟.

3- وما مدى تأثير أزمة الهُوية على عملية التَّحول الديمقراطي؟.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع كونه يدرس قضية ذات أهمية وشغلت الباحثين والمفكرين والسياسيين وهي أزمة الهُوية كونها إحدى الأزمات الرئيسية للتنمية السياسية، ودراسة تأثيرها على عملية التَّحول الديمقراطي في ليبيا.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تبيان الأتي:

- تحديد مفهوم أزمة الهُوية.
- وتحديد معالم التَّحول الديمقراطي.
- وتحديد تأثير أزمة الهُوية في عملية التَّحول الديمقراطي في ليبيا.

مناهج البحث:

اعتماداً على مناهج البحث في العلوم السياسية وما يتناسب وموضوع الدراسة، أعتمد الباحث على منهجين رئيسيين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

تقسيمات البحث:

وللإجابة عن تساؤلات مشكلة البحث سيتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري.

أولاً: الهُوية ومفهومها.

ثانياً: طبيعة عملية التَّحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: تأثير أزمة الهُوية على التَّحول الديمقراطي في ليبيا.

أولا: أزمة الهُوية في ليبيا.

ثانياً: تأثير أزمة الهُوية على التَّحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الأول: الإطار النظري:

أولاً: الهُوية ومفهومها:

يدل مفهوم الهُوية على مجموعة من الخصائص يفترض أنها أساسية ومستمرة عند الفرد رغم التغيرات التي يمكن أن تطرأ عليه، وهذه الخصائص تجعل الفرد وتمنحه تميز عن غيره وتمنحه خصوصية ذاتية، فهي تكسبه انتماء لجماعة بشرية بعينها وتنسب له تراث ثقافي متميز، وتجمعهم لغة وعادات وتقاليد وتاريخ، وهذه الصورة هي السبيل إلى تعريف الذات وتميزها عن غيرها من الذوات الأخرى (أبو عنزة، 2011،ص35).

وهناك من نظرَا إلى الهُوية كونها خصوصية ذاتية نفسية، يتشخص بها فرد، أو مجموعة من الأفراد في هذا الوجود "الكون" الحادث، وهذا التشخص الجزئي الخاص

الذاتي الثابت يتم بولاء وانتماء لمرجعية ما، وهو ليس مقصوراً على ذلك الفرد أو المجموع؛ فبإمكان أي فرد الانضمام إلى ذلك التميز مادام يقبل اعتناق تلك المرجعية، وذلك بالتسليم بالولاء والانتماء لها ونكران ما يخالفها (الطنازفتي،2014، ص53).

ورأي أخر نظرا إلى الهُوية، وعلى الرغم من أن احتوائها على معاني رمزية روحية وحضارية تربط المواطنين بروابط مشتركة، إلا أنها تمنح المواطنين مشاعر الأمن والاستقرار والطمأنينة، وهي أيضاً توحيد آمال وتطلعات وطموحات المجتمع، وتركيز جميع الجهود لتحقيق مصالح مشتركة، تضمن انجاز عمليات التنمية والتطور (الجوف،2017، ص60).

أما مفكروا العالم الإسلامي فكانت لهم رؤية مغايرة قليلاً في تعريف الهُوية، فقد عرفها أبو نصر الفارابي الذي اعتبر "إن هُوية الشيء وعَينِيَّته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد كلها واحد، أما عن معنى: هُو فتدل إلى هُويته، وخصوصيته، ووجوده المنفرد الذي لا يقع فيه اشتراك"(الطنازفتي،2014، ص 44).

وعرف المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة الهُوية" تعبر عن حقيقة الشيء المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية التي تميزّه عن غيره، وبالتالي فالهُوية لأي شعب هي القدر الثابت والجوهري المشترك من السمات والقسمات التي تميز حضارته عن غيرها"(أبو عنزة، 2011، ص35).

وكذلك عرفها المفكر الإسلامي المغربي محمد عابد الجابري بأنها حصيلة تفاعل مجموعة العناصر(العنصر الديني، والطبقي والإثني، والطائفي واللغوي والثقافي والوجداني والأخلاقي والمصلحي و...الخ) دون إغفال وهيمنة إحدى هذه العناصر في مراحل معينة من مراحل تطور الدولة أو تراجعها، وتظهر أهمية كل عنصر من العناصر حسب طبيعة البلد وأهميته في إطار عملية الصراع الطبقي الدائر فيها. (الجابري، 1994، ص25).

وتُعرف الهُوية بأنها خصوصية ثقافية تميز أمة عن آخري، فهي وحدة العناصر المادية والتمايز، وهذا يعني أن الهُوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تمنح الشخص الذاتية وتميزه عن غيره (أبوعنزة، 2011، ص8).

وعرفت الهُوية أيضاً على "أنها بناء داخلي يشيد من طرف الشخص ذاته وتمثل مجموع المعتقدات والقدرات والدوافع وتاريخ الفرد، وكلما كان هذا البناء متيناً كلما كان الفرد أكثر وعياً بأوجه التفرد والتشابه مع الآخرين، وكلما كان البناء ضعيفاً كلما كان الفرد مشوشاً حول ما يميزه عن الآخرين وكلما صار أكثر اعتمادا على مصادر خارجية لتقييم ذاته واكتشافها"، وتزداد أهمية الهُوية الوطنية في إنها تقوي الشعور الوطني لدى أفراد الوطن الواحد ولاسيما في أوقات الأزمات والمحن وعندما تتجدر الهُوية الوطنية داخل الفرد، تكون مبعثاً للتضامن الوطني والشعور بالوطنية وهنا تزداد الثقة بين الفرد والدولة وكلاً يؤدي ما عليه تجاه الآخر (أبوعجلة، 1997، ص31).

ومن خلال ذكر الأهمية يظهر للهوية أبعاد شائكة ومتداخلة فيما بينها، تتصل بالحقل الفلسفي المعرفي والسياسي والتاريخي علاوة على عوامل أخرى تتفاعل مع الهُوية، كاللغة، والإيديولوجية، والتراث، والدين، وهذه الإشكالية تتحمل الحل وعدمه بسبب طبيعة الهُوية المتغيرة في عصر العولمة والتي فرضت ألواناً متنوعة من التَّحولات والمتغيرات الكمية والنوعية المسارعة (أبو عنزة، 2011، ص42).

أزمة الهُوية:

تعد أزمة الهُوية من أزمات التنمية السياسية التي ظهرت في المجتمعات النامية وأساسُها يرجع بفقدان الانتماءات والمرجعيات(العائلة،القبيلة، الطبقة، والجماعة، والأمة) وظهرت وتنامت أزمة الهُوية عند الإنسان في عصر التَّحولات الكبرى الحاصلة اليوم في العالم، وولد الشعور بالإطراب والقلق والتخوف لدى اغلب المواطنين من فقدان الهُوية، وعلى الرغم من ان الكثير من الأفراد والمجتمعات ترفض الشعور بان هويتها في أزمة، فالأفراد والجماعات فقدوا الحدود الواضحة لهويتهم وبدأت عملية انتقال من الانتماءات الأولية على أساس روابط الدم والدين والثقافة واللغة والتقاليد إلى انتماءات بديلة تنعدم فيها الثوابت والحدود وترتبط بخيارات الأفراد وقناعاتهم الشخصية، وأصبح من الصعب تميز هويتنا وذاتنا عن هوية وذات الغير المختلف عنا بسبب تعدد انتماءات الأفراد ومرجعياتهم وتقاليدهم مما أدى لتأزم علاقة الأفراد والجماعات بهوياتهم، والتي جاءت نتيجة لثلاث عوامل تحرر الفرد من الروابط الاجتماعية والثقافية، والتحديث الاقتصادي، والعقلية المؤسساتية (الجوف،2017، ص62).

وأصبحت تتجاذب الانتماءات إلى عدة انواع تشكل التصادم والصراع بين التيارات الأيديولوجية القائمة، الأمر الذي يندر بخطر يهدد مستقبل الوطن الواحد، وهناك من الكتاب العرب من أرجع أزمة الهُوية وزرع بدورها في دول المنطقة العربية إلى الاستعمار الذي استوطن البلاد وقسم المجتمع إلى كيانات وثنيات وطوائف وقبائل...الخ.

ويؤكد المفكر العربي عزمي بشارة في أحد أبحاثة يقول فيه، إذا قام المجتمع السياسي في دولة من الدول على تقسيمات أثنية أوظائفية أو جهوية باحتكار جماعات هوية محددة السلطة أو مقاسمتها بين ممثلات أثنية أو طائفية أو قبلية أو جهوية، فإن اهتزاز مركز ضبط التوزيع والمحاصة الذي يوزع الامتيازات وهو ذاته الذي يحتكر

العنف فهو يؤدي إلى اهتزاز الهيئة الاجتماعية بكاملها، ومن هنا يرى إن طريق الانتقال إلي الديمقراطية الأفضل في مثل هذه الدول هو الإصلاح التدريجي، يكون اقل خطرا من التغيير الكلي وهو الثورة فالثورة تحمل في ثناياها تحول مفهوم حكم الأكثرية المظلومة أو القبلية المستقوية ما يهددها في ذاتها بالانقسام والتشظي، لأنه إذا أصبحت الهُوية هي المعيار للحقوق السياسية وليست المواطنة لا تبقى جماعة واحدة غير مهددة بالانقسام، فالمنظومة ذاتها تولد باستمرار متحدثين باسم هويات مظلومة داخل الجماعة وخارجها، فسياسات الهُوية تولد هويات دون توقف...(بشارة: 2014).

ثانياً: طبيعة عملية التَّحول الديمقراطي:

يعد مفهوم التَّحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل ألمفاهيمي، فالتَّحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني، ويُعرف التَّحول أيضاً بأنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية في المؤسسات الرسمية والغير رسمية، وهي عملياً إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر (عبد الحق، 2014، ص27).

ويُعرف التَّحول الديمقراطي من قبل المفكر العربي محمد عابد الجابري بأنه الانتقال الديمقراطي من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على أركان ثلاث، الركن الأول– دولة حقوق الإنسان والحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقاً في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.الركن الثاني– دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماؤهم العرقي والديني والحزبي،

الركن الثالث– تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية (الجابري،1994،ص86).

وتعريف أخر للمفكر الأمريكي صومائيل هنتغتون يقول فيه "عملية التَّحول هي عملية معقدة تشارك فيها مجموعة سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية...وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح (فهمي،2009، ص22).

ولقد شهد عقد التسعينيات مؤشرات عديدة للتحول الديمقراطي وحتى أكثر النظم القمعية اضطرت إلى تبني بعض الإجراءات الشكلية، وقد كانت التَّحولات الديمقراطية مرتبطة بالعديد من المؤشرات التي دفعت نحو التغيير الديمقراطي في الدول النامية، بعض من هذه التغييرات كانت مرتبطة بتفاعلات وتغييرات من داخل هذه الدول نفسها، في حين يرى البعض الآخر ان هذه التغييرات وثيقة الصلة بالتَّحولات على الصعيدين الإقليمي والدولي(مشهور،2003، ص81).

وقد مثلت ظاهرة التَّحول الديمقراطي أهم الظواهر خلال العقدين الماضيين، حيث أصبح التَّحول الديمقراطي سمة هذه الفترة، وشمل ذلك أغلب الدول العربية، ولو كان ذلك بصفة جزئية، أي في بعض البُنى دون البعض الآخر. فكل ذلك يعتبر من التَّحول الديمقراطي داخل الدول النامية إذا ما قورنت بفترة الاستبداد والديكتاتورية التي مرت بها أغلب دول المنطقة العربية خلال مرحلة العقد الثامن من القرن الماضي، حيث تميزت بحكم النخبة العسكرية ونظم الديكتاتورية الفردية وانعدام إبداء الرأي، إلا أن التَّحولات التي حصلت منذ منتصف العقد التاسع من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي شهدت تراجعاً في الحدة الاستبدادية والخروج إلى نهج الديمقراطية في الدول العربية.

أنماط عملية التَّحول الديمقراطي:

لعملية التَّحول الديمقراطي أنماط رئيسية:

1- التَّحول الذاتي: حيث تنجز عملية التَّحول من جهة النظام الحاكم ويتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية، بمبادرة قادة النظام السلطوي أنفسهم التَّحول من خلال التفاوض، نتيجة لشعورهم بان عملية الانشقاق وعمليات التمرد قد زادت، عليه يلجأ النظام الحاكم إلى طرح بعض الإصلاحات لامتصاص الغضب الشعبي.

2- التَّحول ألاتفاقي: حيث تتم عملية التَّحول الديمقراطي، من خلال أتفاق بين النخب السياسية والمعارضة، والتفاوض بين النظام الحاكم والشعب من خلال حوار مميز مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي، وإقامة نظام ديمقراطي، وبنجاح ذلك التفاوض يكون من خلال ميثاق شاملاً لا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين ذوي الثقل.

3- التَّحول ألإحلالي: حيث تتم عملية التَّحول عبر الضغوط والمعارضة الشعبية، ويقصد بذلك أن التَّحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات وأعمال العنف من خلال القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، كما تنجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظي بالقبول والشرعية على غرار ما حدث في ليبيا في فبراير 2011.

4- التدخل الأجنبي: حيث تحدث عملية التَّحول الديمقراطي نتيجة التدخل الأجنبي وفرض على النظام القائم التَّحول (المغيربي-الحصادي، 2017، ص2).

والدول المنوط بعملية التَّحول الديمقراطي هي الدول النامية عنها في الدول الغربية ولاسيما دول المنطقة العربية التي تعاني من انتشار الأنظمة الديكتاتورية وغياب الديمقراطية والسبب الرئيسي يرجع إلى تخلف لبُنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والافتقار إلى الشروط الثقافية والسياسية، وهو الذي بدوره أدى إلى السقوط في مشاكل الحكم الفردي أو استبداد الأقلية (عليوة، 1999، ص366).

فعندما توفرت أهم فرصة للإصلاح الديمقراطي والتي كانت بعد نهاية الحرب الباردة حاولت النخب العربية الحاكمة أن توارى وراء شعارات زائفة مثل: التعددية السياسية، وحقوق الإنسان وأنشأت عشرات المنظمات السياسية، وكل ذلك كان موجهاً إلى الخارج، وبشكل مظهري دون أية إجراءات عملية للإصلاح (مهيوب،2000، ص159).

ولخروج هذه الدول من الأزمة السياسية وللحاق بركب الدول التي نجحت في عملية التَّحول الديمقراطي كان عليها إتباع ما يلي:

– تحقيق الديمقراطية بشروطها مثل إقامة تعددية سياسية وحزبية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية أمام جميع فئات المجتمع، والحرص على الانتخابات الدورية، إلى جانب الضمانات الدستورية والقانونية، ويسمى هذا المعيار بالديمقراطية الانتخابية.

– القيم والحقوق والحريات المدنية العامة والخاصة المتاحة للأفراد والتي تتعدى الجانب السياسي الخاص بإفساح مجالات المشاركة في الانتخابات، كما يتعلق أيضاً بطبيعة الثقافة العامة السائدة في مجتمع من المجتمعات، ومدى احترامها لأشكال الحريات المختلفة مثل حرية الفكر والرأي والتعبير، وتغليب قيم معينة مثل قيم التسامح والقبول بالآخر دون التمييز بالجنس أو اللون أو الطائفة وغيرها ويسمى هذا المعيار بالديمقراطية الليبرالية.

وهذا يدل على إن الديمقراطية ليست فقط سياسة، وليست فقط انتخابات، ولكن الديمقراطية هي أيضاً ثقافة وقيم، والقول بان الديمقراطية هي مجرد حكم الأغلبية إجحاف في حقها، فالديمقراطية تعرف بالبحث عن التطور والتدرج الدائم، ونحن نرى إن

عملية التَّحول الديمقراطي هي وسيلة وليست غاية، وسيلة لتحقيق الاستقرار، لتحقيق التنمية بكل أنواعها وأشكالها ومسمياتها.

ويمكن تحقيق عملية التَّحول الديمقراطي ونجاحها عن طريق توافر عناصر تشكل البنية الأساسية وتشغل هذه العناصر مساحة واسعة من الاهتمام في تقارير المنظمات الدولية ومؤتمراتها وانشطتها.

ومن بين هذه العناصر ما يلي: (رشاد، 2006، ص306).

1- مكافحة الفساد وتبني إجراءات الشفافية والمساءلة واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين ونبذ أساليب القمع والتعذيب.

2- بناء المؤسسات وفي مقدمتها البرلمان والأحزاب والقضاء والإدارة الرشيدة و الكفؤة.

3- نهضة التعليم والثقافة، فالديمقراطية يتم تعلمها، ولكي ترسخ كقيمة وكنماذج سلوكية يجب التدريب عليها، والتعلم وفقاً لمبادئها وأسسها.

4- مشاركة سياسية تتيح الفرص المتكافئة أمام جماعات وأفراد وأحزاب وتيارات واتجاهات متعددة وفق حق الاختلاف ومبدأ التوازن النسبي بين الجماعات والقوى، ويرتبط بالمشاركة عادة اهتمام بالفئات الضعيفة - المرأة والأقليات- من جهة، وقيام انتخابات حرة ونزيهة من جهة ثانية، ومناخ يسود فيه الحوار وتتوارى عوامل القهر والعنف والقمع والتعذيب من جهة ثالثة.

5- فاعلية المجتمع المدني وقوة واستقلال جماعاته المختلفة.

6- حرية واستقلال الصحافة، وحرية المعلومات في عصر الاتصالات الرقمية.

فهذه هي العناصر التي يجب على الدول التي تفتقر إلى الديمقراطية إتباعها لتحقيق التنمية السياسية فيها.

المبحث الثاني: تأثير أزمة الهُوية على عملية التَّحول الديمقراطي في ليبيا:

أولاً: أزمة الهُوية في ليبيا:

تَجدّر أساس أزمة الهُوية مند عقود في الدولة الليبية، وأرجِع ذلك لعدة أسباب منها ضعف المؤسسات السياسية القائمة في الدولة على مر عقود من الزمن، وهشاشة البُنى الإدارية ما جعل المواطن في أغلب الأحيان يفقد الثقة بالدولة ويصل إلى درجة الشعور بانعدام الأمان والثقة فيها، ومن هنا ظهرت على السطح أزمة الهُوية بتنامي الشعور الإثني القبلي والطائفي والجهوي، وسنُعرج على بعضها بالتفاصيل؛ القبيلة حيث تشكل في أغلب الأحيان إحدى معوقات التنمية بتوظيفها الحالي، إذ تلعب القبيلة دورا مهما في تشكيل المشهد الليبي سياسياً وديموغرافياً، وتعد المجتمعات المعتمدة على النظام القبلي دائماً ما يكون الأساس الوحيد فيها هو انتماء الفرد لهذه القبيلة، ومدى قرب صلته بها، كما ترتبط فكرياً السلطة والثروة في المؤسسات داخل هذه المجتمعات ارتباطاً وثيقاً بالمكانة وبالدور التقليدي لشيخ القبيلة، المناصب المحلية في المدن والأرياف توزع على أساس القبيلة، ومدى مكانة القبيلة وقوتها تعطى المناصب وتمنح للأشخاص على أسس قبلية لا يعتمد فيه مبدأ الكفاءة ولا المؤهل العلمي لاعتلاء المناصب (عزالدين، 2014، ص62).

وأزمة الهُوية في المجتمعات القبلية تظهر واضحة، حيث أن الفرد يصبح يعاني من ازدواجية الولاء، بين الولاء القبلي والوطني، وغالباً ما يكون انتماؤه إلى القبيلة أقرب وأصدق من انتمائه إلى الدولة،(عبدا لجليل، 2002، ص122).

وهذا ما سيجعلها أقرب للتعنصر القبلي وبالتالي أقرب إلي الديكتاتورية في النظام السياسي منها إلي الديمقراطية؛ وهذا ترسخه قيم القبيلة فا في حالة إجراء انتخابات فان الناخب حينما يذهب إلى صندوق الانتخاب فانه يذهب للتصويت ليس للأفضل، وإنما التصويت بذهنية القبيلة أو الإثنية أو أي انتماء فئوي من الانتماءات

الضيقة، ومن هنا يظهر جلياً إن القبيلة تعد من ضمن المسببات في عرقلة مسيرة التنمية في أغلب الدول النامية، وتكون مؤثرة سلباً على عملية التَّحول الديمقراطي (الغريزي، 2009،ص3).

والبنية القبلية في ليبيا وعلى الرغم من محاولات لتفكيك بعض آلياتها، لا تزال ذات حضور فاعل، وبخاصة في مستويات الفعل الاجتماعي والسياسي والثقافي؛ وذلك لتمكين النظام للبنى القبلية ووضعها ضمن أجنداته، وتحالفه معها واستخدامها وفق مصالح أمنه واستمراريته، وكانت من نتائج هذا التوجه ضعف حصيلة البناء السياسي للمجتمع المدني الليبي، وهشاشة التنظيمات السياسية الرسمية والمعارضة، التي يمكن أن تخرج منها البدائل السياسية ما بعد الثورة، (بوطالب، 2012، ص149).

كما ظهرت وتفاقمت أزمة الهُوية بتأثير التعدد الإثني في ليبيا في الآونة الأخيرة، ودوره المؤثر على اللُّحمة الوطنية، في عدد كبير من المدن الليبية ولاسيما الجنوب الذي يعبر عن هيمنة الولاءات الفرعية على الولاء الوطني، الذي زاد من حدت الصراعات المتكررة في منطقة الكفرة والحدود الليبية– التشادية وغيرها، (الجوف، 2017، ص112).

حيث ظهرت أزمة الهُوية على أشدها في الصراعات الإثنية، بين التبو"قبيلة بدوية زنجية من الصحراء الكبرى " والقبائل العربية "أولاد سليمان وأولاد سيف " حيث وصفت الحرب الدائرة بينهما بأنها الأكثر عنفاً في 2012م، فقد أسفرت عن مقتل 147 شخصاً وجرح خلالها ما يقرب عن 500 شخص، (كريستوفرس، جيفري، 2012، ص23).

وزاد الأمر سوءاً عندما أستنجد كل مكون بامتداده خارج حدود الدولة الوطنية، فالإثنيات في الجنوب كما هي في الغرب، لها امتدادات حدودية، كالطوارق والتبو

والأمازيغ والعرب...، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد استعان التبو بأبناء عمومتهم في دولة تشاد والنيجر في صراعهم مع إثنيات أخرى، وكذلك فعلت ذات الفعل باقي الإثنيات التي لها امتدادات خارج حدود الدولة، ومن هنا نستوضح الغياب الكلي لمعيار الهُوية الوطنية والذي استبدلت بهويات فرعية إثنية أو قبلية، إلى مستويات تجاوزت فيها حدود الوطن والتنازل عن هُويته الوطنية مقابل الهُوية الإثنية (الجوف، 2017، ص112).

وبعد تأثيرات الفعل السياسي الحديث في النسيج الاجتماعي الليبي، بقاعدته القبلية والجهوية، إبعاداً وتهميشاً، أو تقرُّباً ،فإن الظاهرة الجهوية، على الرغم من تأثير البعد الجغرافي وأهميته في بناء أسس المجموعات، فهو الذي أصبح من يحدد الموقف السياسي للجماعة، وهنا تداخل التأثير القبلي مع التأثير الجهوي، حيث لوحظ في زمن الثورة بأن بعض الفروع القبلية التي وُجدت خارج الإطار الجغرافي للقبيلة الأم، اختلفت في توجهها السياسي على حسب موقعها الجغرافي الذي يفرض عليها الولاء لهذا الطرف أو ذالك، بقطع النظر عن موقف الجماعة الأصلية.(بوطالب، 2012، ص144).

ومازالت الهُوية الليبية بحاجة إلى الوقت لتصبح ملاذاً للجميع، وفي كل الأوقات والظروف التي تمر بها البلاد، فقد ظهرت خلال عملية التغيير في 2011، وما بعدها تعبيرات قوية في مواقف اتخذتها مناطق أو قبائل معيّنة تجاه ما ألمّ بقبائل أو مناطق أخرى، في الأزمات الوطنية. وهذا يحيلنا، مجدّدا، إلى أفكار وثقافة وقيم رُسِّخت في المجتمع وأصبحت معيار للتفاخر بين أبناء المجتمع، وانعكس ذلك بدوره على عاداته وتقاليده، وعلى ما يبدو إن المحور الرئيسي للبناء الاجتماعي بمستوياته ومضامينه المختلفة، هو تلك " الأنا" بمستوياتها المختلفة التي تهيمن على كل شيء، وهذا مرجعه كما يرى الدكتور يوسف الصواني في كتابه ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، إلى "نهج النظام السابق في رسمه لمسار التنشئة السياسية الذي عبت مبكراً

بالهُوية الناشئة، وسُدّدت لها الطعنات، بحجج مختلفة كالقومية العربية والأممية والجماهيرية العالمية، وأخيراً القبلية المقيتة والتي سعى إلى تعزيزيها بفكرته عن انتماء ليبيا إلى أفريقيا المتكونة من قبائل، وليس من دول حديثة"، (الصواني،2013، ص202).

ثانياً: تأثير أزمة الهُوية في عملية التَّحول الديمقراطي:

ألزَمت الدول الغربية الدول المتمسكة بالأنظمة الاستبدادية بضرورة فرض إصلاحات عليها، بدأ التدخل في شؤونها من أجل فرض الديمقراطية؛ بالتَّحول نحو الصيغة الدولية المقبولة(الديمقراطية) بإشراف دولي، وليبيا كانت من بين الدول المستهدفة، وعلى الرغم من إعلان النظام في بداية الألفية بالإصلاح بسبب الضغوط الخارجية عليه إلا أنها كانت شكلية فقط، والأمر الأكثر أهمية من ذلك والذي وجبت الإشارة إليه، أن الأولوية في تحقيق ذلك الإصلاح لا يمكن أن يكون إلا بالضغوط الداخلية، ولا يمكن تصور أن يقع ضغط خارجي أياً كانت قوته لإحداث تحول سياسي ديمقراطي حقيقي ما لم تكن هناك قوى داخلية نشطة وفعّالة قادرة على المبادرة والتغيير والتنمية، فلا يمكن أن يُفرَض التغيير من الخارج ويؤتي نتائجه في وضع حلول للدول النامية للحاق بركب التنمية، ما لم تظهر بوادر للمطالبة بالتغيير ونبذ الاستبداد وتصاعد الضغوطات الداخلية والمطالبة بالتَّحول الديمقراطي.(حرب، 2005،ص6).

ومن خلال عرضنا السابق لأشكال عملية التَّحول الديمقراطي الثلاث، والتي كان أولها: التَّحول من جهة النظام الحاكم نحو الديمقراطية، بمبادرة قادة النظام السلطوي أنفسهم التَّحول من خلال التفاوض، نتيجة لشعورهم بأن عملية الانشقاق وعمليات التمرد قد زادت، عليه يلجأ النظام الحاكم إلى طرح بعض الإصلاحات لامتصاص الغضب الشعبي، أو يكون التَّحول كما جاء في ثانياً: من خلال التفاوض بين النظام الحاكم

والشعب من خلال حوار مميز مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي، وإقامة نظام ديمقراطي، وبنجاح ذلك التفاوض يكون من خلال ميثاق شاملاً لا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين ذوي الثقل، إلا أن فشل عملية الإصلاح والرغبة في التَّحول الحقيقي نحو الديمقراطية، يعود إلى عدم توفر الرغبة الصادقة من النظام، والتي ما كانت سوى وعود زائفة ومجاملة للمجتمع الدولي، ومن وجهة نظرنا في أسباب عدم نجاح واكتمال عملية التَّحول ترجع إلى غياب أسس التَّحول الديمقراطي وهي:- (عبد الحق، 2014، ص23).

أ- افتقار المجتمع الليبي إلى المناخ الديمقراطي السليم، مع انعدام المشاركة السياسية في إدارة مقاليد الحكم.

ب- تمركز القوة السياسية والموارد المالية في أيدي جماعات بعينها، ومن ثم لا تتوزع الحقوق توزيعاً عادلاً بين فئات المجتمع.

ت- انعدام المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء المجتمع الليبي، وغياب الوعي السياسي وغياب الرغبة في المشاركة لأفراد المجتمع، وهو ما وفر الفرصة لتفرد الفئة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منازع.

ج- تؤدي الظروف الغير ديمقراطية وضعف المشاركة السياسية إلى تميز أغلب النظم الاستبدادية بانخفاض الشرعية السياسية، فأبناؤها لا يشاركون في اتخاذ القرار السياسي، فهي نظم مفروضة على الشعب وليست نابعة من ظروف المنافسة السياسية.

وهنا وضع المفكر العربي عزمي بشارة سيناريو آخر في حالة ما إذا رفض النظام السياسي القائم عملية الإصلاح والتَّحول التدريجي نحو الديمقراطية، ومنع أي هامش أو متنفس للمطالبة بالتغيير، حينها لا خيار إلا الثورة، فتثور الجماهير ولا تستشير أحداً، وفعلاً دخلت الدولة الليبية مرحلة جديدة وعهد جديد من عمر الدولة بدأت بانتهاء النظام القديم في 2011، وفي هذه المرحلة سنعرض أزمة الهُوية وما تأثيراتها

السلبية التي ظهرت بعد الثورة وكانت عائق لاستكمال عملية التَّحول الديمقراطي، وعلى الرغم من الطابع المسلح الذي انتهجته الثورة وعدم تغلب الوطنية الليبية على الخلافات السياسية وضعف المؤسسات وهشاشتها أدت إلى ظهور الشروخ الإثنية والمذهبية والقبلية والجهوية، حيث أن الدكتور عزمي بشارة صنف التجربة الليبية في أحد أبحاثه بقوله، "إن الانتخابات قد تكون مضرة لعملية التَّحول الديمقراطي، وأحياناً تُدمر عملية التَّحول برمتها، والسبب أنها تُخرج الشروخ الاثنية والطائفية والمذهبية والقبلية ولا تعطي الوقت لبناء مؤسسات شرعية تُجرَي الانتخابات تحت سقفها، ولذلك تؤدي إلى شروخ وانشقاقات داخل المجتمع". (بشارة، 2019م).

كما يرى أن هناك مركبات لا يمكن الاستغناء عنها في نشوء الديمقراطية واكتمال عملية التَّحول الديمقراطي، والتي أعتبرها قواعد عملية التَّحول:

1- الشعور بالوحدة الوطنية من ناحية.

2- وتنافس السياسي من ناحية أخرى.

3- تبنى النخب السياسية قواعد إجرائية ديمقراطية.

وقياساً بالحالة الليبية وغياب القواعد الثلاث سالفة الذكر، وعلى رأسها غياب الشعور بالوحدة الوطنية الليبية، والذي يظهر كمسبب لأزمة الهُوية، والتي تتمثل في أساسها القبلي والإثني والجهوي ودوره في استفحال أزمة الهُوية، ونتيجة للفراغ الأمني الذي تلا الثورة دخلت عديد المناطق الليبية في مواجهات وصراعات، في جوهره صراع لبسط النفوذ أو استحواذ على الأرض، وفي غالبيتها امتداد لحروب إثنية أوقبلية قديمة كالصراع الحاصل في الجنوب بين التبو والعرب أو بين القذاذفة وأولاد سليمان، وهذا يعطينا عينة على مدى الشرخ الاجتماعي الحاصل في الدولة الليبية، وغياب دور المواطنة في التعامل بين فئات المجتمع (التومي، www.minbrlibya.org).

ويقول د. أبشارة في عرض آخر إن فكرة الانتقال الديمقراطي والاختلاف حول تشخيص المرحلة الراهنة، التي يجري منها الانتقال ودور القوى الاجتماعية فيه ودور الجيش وبنية المجتمع وخطر تفككه، إذا انتقل إلى التعددية السياسية قبل اكتمال بناء الأمة والاندماج وتوحيد الهُوية الوطنية للمجتمع، ويعد هذا شرطاً لعملية التَّحول الديمقراطي (بشارة، 2014م).

ولعل ما جرى من صراع في المجلس الرئاسي حول تشكيل حكومة المحاصة وما جرى في البرلمان حول التشكيلة الحكومية الثانية قد جسد أزمة الهُوية وأظهرها في اسمي تجلياتها، في هرم سلطة الدولة (السلطة التنفيذية والتشريعية)، وهي في شكلها الظاهر، وتُظهر مدى تأثير أزمة الهُوية على عملية التَّحول الديمقراطي في مضمونها الحقيقي، فقد ظهر صراع جهوي ثم قبلي فبعد إن كان صراع على مستوى ما يسميه الجهويون الأقاليم الثلاثة حيث تخندق البعض خلف مدنهم في الغرب والبعض الأخر خلف ما يسميه إقليمه في الشرق، تشظى المنطق القبلي والجهوي ليصبح الصراع بين أبناء من يسمون أبناء الإقليم الواحد، ثم تمدد الصراع ليدخل إلى مستواه الثاني وهو التقسيم القبلي داخل الإقليم نفسه حول الوزارات، وبين ما مدى التوظيف للقبيلة والإثنية والجهوية ومدى التلاعب من قبل من يريد تحقيق مكاسب شخصية باسم القبيلة والجهوية (السنوسي، 2016، www.loopsresearch.org).

ومن هذا العرض نستخلص بان أزمة الهُوية مستفحلة ومتجدرة في البنية العميقة للمجتمع الليبي كما أكد الدكتور محمد يونس علي، في مقالته التي ارجع فيها أزمة الهُوية إلى مكونات البنية العميقة التي تكشف مدى التشظي والانقسام داخل المجتمع الليبي والذي طغى على الحالة السياسية، وارجع ذلك إلى أسباب تاريخية تعود للتركيبة الديموغرافية لمكونات الشعب الليبي وإن الأزمة متأصلة فيه، وزادت حدة التعصب الجهوي والقبلي والتطرف الديني بعد الثورة، وان الأزمة الحقيقية في ليبيا

والمسببة للنزاع هو نزاع في الهُوية وليس مجرد صراع سياسي، كما ان لضعف التعليم ومحدودية تأثيره في ترسيخ البعد الحضاري في شخصية المتعلم وإكسابهم التعايش والتوافق قد أسهم في زيادة شرخ الهُوية وظهور أزمتها بقوة على السطح، (علي، http:www.libya-al-mostakbal.org).

الخلاصة:

حاولت ليبيا في تاريخها المعاصر إلى توطيد ذاتها الوطنية وان تكون مرجعية للهُوية لعموم أفراد المجتمع، يكون منبعها الأساسي الوطن وحده، ومضلة ينطوي تحتها عموم الشعب، إلا أن النظام فشل في خلق الدولة الوطنية بالمعيار الحديث، لعدم قدرته على خلق هوية جامعة لأفراد المجتمع، فقد تضاربت الهُويات، وكل مجموعة من أفراد الدولة تبنُّوا هُوية مغايرة لهوية الوطن، فبعد أن تراجع دور الهُوية القومية والإسلامية، كمرجعية عامة، وظهرت هُويات فرعية أكثر فتكاً بالمجتمع وهي، الإثنية والجهوية والقبلية والمذهبية، ومن خلال وجهة نظري الخاصة، تكاد تكون أن أغلب المشاكل الحاصلة اليوم في الدولة الليبية مرجعها إلى مسألة الهُوية الوطنية، وسبب ذلك تعمد النظام في عدم خلق هوية جامعة لكل الليبيين، للفصل بين الوطن والمواطن، واختلطت الهُويات الفرعية بالهُوية الأساسية، فيُعرف المواطن عن نفسه بالإثنية أو القبلية أو الجهوية (شرق غرب جنوب)، وأصبغت التركيبة الاجتماعية في ليبيا على الحياة السياسية للدولة الليبية وفرضت عليها ذاتها، وهذا ما لحظناه بعد الثورة، وظهور حدة صراعات التركيبات الاجتماعية، الإثنية، القبلية، الجهوية... وصلت في أغلبها إلى إعلان الحرب فيما بينها، الأمر الذي ألزم الدولة بالتعامل مع مكوناتها الاجتماعية وفق قوتها ومناطق نفوذها، الأمر الذي أحدث شرخ اجتماعي داخل الدولة وزاد من حدة تأثير أزمة الهُوية على استقرار الدولة، ولنجاح عملية التَّحول الديمقراطي

لا يمكن أن تحقق إلا بدولة تعتمد هُوية وطنية واحدة، وذلك بفرض منهاجاً للتنشئة السياسية تعتمد فكراً لثقافة سياسية، يكون جوهرها الوطن وهُويته المظلة الوحيدة التي تجمع تحت سقفها كل أطياف الشعب الليبي، كضرورة لنجاح عملية التَّحول، وإرساء مبادئ الدولة المدنية المنشودة، وبذلك نصل إلى استقرار الدولة وبناء مؤسساتها الرسمية والغير رسمية.

الخاتمة:

توصل الباحث إلى أن لأزمة الهُوية التي تعاني منها دولة ليبيا، والتي تعاني من تعدد الهويات الفرعية البديلة عن الهُوية الوطنية، والتي تمثلت من بين عوائق عملية التَّحول الديمقراطي، وكانت سبباً رئيساً في انتشار الفوضى السياسية، وحالات الانقسام القبلي والإثني والجهوي، وغلبة الولاءات، والتي تتناقض مع مكونات ووظائف المجتمع المدني وأهدافه، وتصاعد نفوذها على حساب السلطة السياسية، وهو ما أسس لدول داخل الدولة، وغلّب المصالح الضيقة على المصلحة الوطنية، التي يعاني منها المجتمع الليبي الناجمة عن عدم قدرة النخبة في الدولة لإتمام عملية التَّحول الديمقراطي، والتي لا يمكن اكتمال عملية التَّحول الديمقراطي إلا بخلق دولة مدنية تعتمد قيم الوطنية أساس للتعامل داخل الوطن الواحد، وتكون الهُوية الوطنية هي الغالبة والرئيسة عن غيرها من الهُويات الفرعية.

النتائج:

1. عندما يصبح الانتماء القبلي أو الإثني السائد بين أفراد المجتمع، فان ذلك يضعف عملية التكامل والاندماج الوطني، ونتائج ذلك أن مستقبل الدولة مآله إلى صراع وفوضى عارمة.

2. مهما نمت الهُويات الفرعية القبلية والإثنية والجهوية داخل الدولة، فان سيناريو العداء والصراع والعداء يظل قائماً فيما بينها.

3. تعد أزمة الهُوية التي تعاني منها دولة ليبيا وهي في مرحلتها الانتقالية، المؤثر الرئيس والمسبب في فشل عملية التَّحول الديمقراطي فيها.

4. وبزيادة حدة التعصب الجهوي والقبلي والإثني بعد الثورة، يثبت ان الأزمة الحقيقية في ليبيا والمسببة للنزاع هو نزاع في الهُوية وهي المسبب للصراع السياسي.

التوصيات:

1- المطالبة بدولة ذات سيادة كاملة تجسد الهُوية الوطنية، على اعتبار أن المواطنة هي الرابطة الأساسية بين الفرد والدولة وهي حق مقدس تبنى عليه الواجبات والحقوق دون تمييز لأي اعتبار كان، سواء أكان عرقا أو جنسا أو لونا أو فكرا أو مذهبا أو أي اختلافات ثقافية أو مذهبية أو لغوية أو انتماء سياسي أو اجتماعي...

2- اعتماد منهاج التنشئة السياسية لتأسيس ثقافة سياسية يكون جوهرها الهُوية الوطنية، فالعلاقة وثيقة بين الهُوية الوطنية والثقافة السياسية وذات أهمية، فسبب أزمة الهُوية هو خلق النظام لثقافة سياسية تضمن له البقاء والاستمرار، تعتمد الهُويات الفرعية منهاجاً.

3- تغليب المصلحة الوطنية من قبل الأطراف الليبية، على أي اعتبارات إثنية أو قبلية أو جهوية أو مذهبية، وان الهُوية الوطنية هي أساس التعامل والوطن مظلة الجميع.

قائمة المراجع

1. أبو حجلة، عمران. (1997)، حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

2. أبوعنزة، محمد عمر أحمد. (2011)، واقع إشكاليات الهُوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية، دراسة من منظور فكري، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

3. بشارة، عزمي. (2014) ما المرحلة الانتقالية في التاريخ؟ وأين نحن اليوم منها، المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 20مارس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

4. بشارة، عزمي. (2019)لماذا لم تنجح تجربة الانتقال الديمقراطي في ليبيا بالرغم من إجراء عمليتي انتخابات بعد الثورة، 21 ديسمبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

5. بوطالب، محمد نجيب. (2012)، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

6. التومي، محمد. (2019)، دور القبيلة في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، الجزء3، مقالة منشورة بتاريخ23 يناير على موقع منبر ليبيا. www.minbrlibya.org

7. الجابري، محمد عابد. (1994)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

8. الجوف، فاتن أحمد برهم. (2017)، أزمة الهُوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ليبيا نموذجا "2010–2015 "، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

9. حرب، أسامة الغزالي. (2005), الدور الخارجي وإصلاح الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل،القاهرة.

10. رشاد، عبد الغفار، محمد،(2006)،رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والإصلاح السياسي، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، 21-22 الصيف/يونيو/ 2005، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس.

11. السنوسي، صالح. (2016)، القبيلة في ليبيا تستبيح الوطن، مقالة منشورة على موقع المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجية، نشرت بتاريخ 13مارس:
www.loopsresearch.org

12. الصواني، يوسف محمد جمعة. (2013)، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

13. الطنازفتي، علي محمد. (2014)، الهُوية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر بين سيد قطب وعلي شريعتي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

14. عبدالجليل، رعد. (2002)، التنمية السياسية مدخل للتغيير، الجامعة المفتوحة، طرابلس.

15. عبدالحق، بن عطا الله. (2015)، التَّحول الديمقراطي في الجزائر" دراسة حالة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي- سعيدة، الجزائر.

16. عزالدين، محمد علي. (2013)، التنمية المعاقة في ليبيا، وزارة الثقافة الليبية والمجتمع المدني، ليبيا.

17. علي، محمد يونس. (2016)، أزمة الهُوية وتجدرها في البنية العميقة للمجتمع الليبي، مقالة منشورة في موقع ليبيا المستقبل، بتاريخ21 يوليو الساعة12:58
http:www.libya-al-mostakbal.org

18. عليوة، السيد. (2002)، مبادئ علم السياسة، مطبعة الجامعة كلية التجارة جامعة حلوان، مصر.

19. الغريزي، باسل حسين. (2009)،التنمية السياسية: بين إشكالية المصطلحات واختلاف الدلالات، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، عمان، العدد 1.

20. فهمي، عاطف سمير. (2009)، التجربة الديمقراطية في البحرين دراسة في عقبات التَّحول(1999–2004) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر.

21. القصبي، عبدا لغفار رشاد، (2006)، التطور السياسي والتَّحول الديمقراطي، ط2، جامعة القاهرة، القاهرة.

22. كريستوفرس، شيفيس(2012)، ليبيا بعد القذافي عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND، على الرابط التالي: www.Smith Richardson Foundation.

23. مشهور، إبراهيم أحمد. (2003) التَّحولات الديمقراطية في قطر، مجلة شؤون خليجية، المجلد الخامس، العدد 35، السعودية.

24. المغيربي، زاهي. (2017) التَّحولات الديمقراطية في ليبيا: تحديات ومآلا ت وفرص، المنظمة الليبية للسياسات الإستراتيجية، بحث منشور بتاريخ 30 يونيو على موقع المنظمة: http:www.loopsresearch.org

25. مهيوب، غالب أحمد. (2000)، الإصلاح الديمقراطي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.